صحافة عالمية: خطط العراق النفطية الحالية تعيق اقتصاد البلاد

□ ترجمة/ المدى

العراق بلد غني بالموارد إلا انه مازال بلدا فقيرا نسبيا، اذ انه يعاني نسبة عالية من البطالة و الفقر بالرغم من امتلاكه اكبر احتياطي نفطي في العالم. الحكومة العراقية لديها خطط كثيرة لتطوير هذا المورد على مدى السنوات القليلة القادمة بحيث يمكن ان تجعل من العراق لاعبا رئيسيا في سوق الطاقة العالمي. لكن في الوقت نفسه، يمكن لهذه الخطط ان تساعد في استمرار الفقر في البلاد .

النفط في العراق هو سيد القطاعات الاقتصادية، اذ انه يشكل نسبة ٦٠٪ من الانتاج الاجمالي للبلاد و ٩٩٪ من التوريد و ٩٠٪ من ايرادات الحكومة . كل هذا يجعل العراق اكثر بلدان المنطقة اعتمادا على النفط. يمتلك العراق ١٤٣ مليار برميل من احتياطي البترول يمكن ان تصل الى ٢٠٠ . معظم هذا الخزين يتواجد في ستة حقول نفطية رئيسية جنوب العراق. حيث ان حقل الرميلة يمتلك احتياطيا من ٣٥،٧٥ مليار برميل، وغرب القرنة ١ يضم ١٥،٦ مليار برميل، و حقل مجنون يمتلك ١٤،٨ مليار، غرب القرنة ٢ فيه ١٢،٤ مليار، الزبير ٦،٧٥ مليار، و الحلفاية ٤،٠ مليار برميل.

وينتج العراق حاليا حوالي ٢،٦ مليون برميل يوميا، و يصدر اكثر من مليوني برميل . في عام ٢٠٠٩ اعلنت الحكومة جولتين من التراخيص للسماح للشركات الاجنبية بالعودة الى الصناعة النفطية في العراق بعد خروجها قبل عقدين من الزمن بسبب العقوبات الدولية.

نتيجة لجهود الشركات، تمتلك وزارة النفط الآن خططا لرفع المبيعات الى ٢،٧٥ مليون برميل بحلول العام القادم. بالتالي فانها ترغب بتحقيق طاقة انتاجية تبلغ ١٢ مليون برميل في اليوم خلال سبع سنوات رغم ان قدرتها على ذلك غير مؤكدة. وزير النفط عبدالكريم لعيبي يرى بان ٨ ملايين برميل يوميا هو رقم اكثر واقعية ، بينما يرى المحللون ان الوزارة قد تحقق انتاج ٦-٧ ملايين برميل في اليوم الواحد . مهما كان الرقم، فمن المتوقع ان يشهد العراق زيادة كبيرة في الارباح من حوالي ٧٥ مليار دولار حاليا الى ١٥٠ مليار دولار تقريبا في عام ٢٠١٦ اذا ما استمرت الاسعار فوق ١٠٠ دولار للبرميل الواحد . اذا ما تحقق ذلك، فانه سيجعل العراق احد اكبر منتجي النفط في العالم، مما سيمنحه نفوذا اكبر في منظمة اوبك و في سياسة الطاقة الدولية، لكن في نفس الوقت يجعله اكثر اعتمادا على النفط .

وصناعة النفط الحالية تضر بباقي مجالات الاقتصاد مما ينعكس ضرره على سكان البلاد. اولا، الايرادات النفطية الكبيرة لا تشجع على تنويع الاقتصاد، اذ طالما تحدث السياسيون عن اصلاح الاقتصاد و تنمية القطاع الخاص و تشجيع الشركات الجديدة الا ان ذلك كان مجرد كلمات. كان من الممكن لحكومة بغداد ان تستخدم النفط في توسيع القطاع الخاص، لكن بما ان الحكومة تكسب الكثير من النفط فقد ركزت اساسا على هذه الصناعة الوحيدة و اهملت بقية مجالات الاقتصاد . فمثلا، الترتيبات التي تفرضها الحكومة على الشركات تعتبر مكلفة و مجرد استهلاك للوقت و هي السبب الرئيس الذي جعل البنك العالمي يضع العراق في مرتبة احد أسوأ المناطق في مجال الاعمال . لم تفعل الحكومة الكثير من اجل تحسين هذا المجال. و هذا هو احد اسباب نسبة البطالة العالية، فمع ان النفط يدر ارباحا عالية فانه لا يوفر سوى ١٪ من فرص العمل في البلاد . ثانيا، ادت ايرادات النفط الى زيادة نسبة تبادل العملة بالنسبة للدينار العراقي، مما جعل من الصعب تصدير المنتجات غير النفطية لأنها اكثر غلاء، و في نفس الوقت تجعل من السهل شراء البضائع المستوردة، فالسلع الاجنبية الرخيصة قد اغرقت البلاد منذ اجتياح ٢٠٠٣ مما أضر بالكثير من شركات الاعمال العراقية ، و هذا سبب آخر في عدم تحقيق الاقتصاد لفرص عمل من اجل تشغيل العدد المتنامي للسكان و تقليص معدلات الفقر . ثالثا، حاولت الحكومة التعويض عن المشكلتين السابقتين من خلال تشغيل اكبر عدد من السكان. منذ ايام حزب البعث ، كان العراق لديه نظام اقتصادي شبه اشتراكي، ما جعل الحكومة اكبر صاحب عمل في البلاد. حيث انها تشغل ٤٣٪ من مجمل عدد العاملين في البلاد و توفر ٦٠٪ من العمل الدائم و ان ٧٠٪ من دخل البلاد مرتبط بالحكومة. الكثير من هذه الاعمال بلا فائدة، و هي اقرب الى تحسين الحال منها الى العمل المنتج. فمثلا في الشركات التابعة للدولة، كان من الاعتيادي توظيف اعداد اكبر بكثير مما تحتاجه تلك الشركات، كما ان عدد الموظفين الحكوميين تضاعف منذ ٢٠٠٥ مما جعل العراق بلدا يمتلئ بالقطاعات العامة قياسا الى نسبة السكان . هذا يستنفد جزءا كبيرا من الميزانية السنوية التي تذهب في دفع الرواتب، و ليس هذا فقط بل انه يلغي فرص العمل في القطاع الخاص ، اذ ان العمل في دوائر الحكومة اكثر استقرارا بالاضافة الى ان الراتب اكثر ما جعل المواطنين يبحثون عن عمل في تلك الدوائر و يبتعدون عن القطاع الخاص. اخيرا، فان النفط يجلب المزيد من الاموال اكثر مما تستطيع الحكومة ادارته و السيطرة عليه. لقد وقعت الحكومة عددا من العقود الضخمة لبناء مصانع للطاقة من اجل زيادة انتاج الطاقة الكهربائية الا ان الكثير من هذه المصانع لم يثمر عن شيء لأن البلاد تفتقر الى الكفاءات التي تديرها و الى المعرفة المصرفية في ادارتها . كل عام يكون هناك فائض كبير في الميزانية لأن الحكومة لا تتمكن من استثمار اموالها بشكل كفوء . كل هذه التوجهات سوف تزداد عندما يقوم العراق بتوسيع قطاعه النفطي، و ستحصل الحكومة على المزيد من الاموال التي ستضخها في فرص العمل لتعويض القطاع الخاص الصغير الذي يفتقر الى دعمها ، و هذا سيؤدي الى الاضرار بسوق العمل و الاستمرار بنسب الفقر العالية .

العراق لديه الاستعداد ليكون قوة نفطية جبارة، و انه يقوم الآن بتوسيع و اصلاح بنيته النفطية التحتية ، و يخطط لجلب المزيد من الشركات الاجنبية في العام المقبل وهذا يبدو مفيدا للبلاد و يزيد من ثروات السكان. و على العكس فان الاندفاع في الصناعة النفطية سوف يزيد غنى الحكومة التي اثبتت عدم قدرتها على ادارة اموالها ، و سيخلق المزيد من الاعمال غير المجدية و يعلن عن المزيد من مشاريع التطوير الكبيرة عديمة الفائدة مما يقلل من مبررات الاهتمام بالقطاع الخاص. كل هذا يمكن ان يتغير اذا ما خططت الحكومة على المدى البعيد و ادركت ضرورة التنويع ، لكن يبدو انها مهتمة اكثر بزيادة الانتاج النفطي الى اعلى ما يمكن و باسرع وقت .

هذا التفكير قصير المدى هو سبب آخر للوضع الاقتصادي الحالي و للمشكلة المزمنة التي يواجهها العراق .

■ عن/ أفكار في العراق

طرح مناقصتين لشراء القمح و الأرز لصالح البطاقة التموينية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قالت وزارة التجارة إن العراق طرح مناقصتين مؤخراً لشراء ٥٠ ألف طن على الأقل من القمح و ٣٠ ألفا على الأقل من الأرز من أي منشأ.

ويشتري العراق مواد غذائية رئيسية مثل القمح و الأرز والسكر وغيرها لدعم البطاقة التموينية التي يعتمد عليها نحو ٦٠ في المئة من الشعب العراقي.

ونقلت وكالة "رويترز" عن مدير إعلام الشركة العامة لتجارة الحبوب التابعة لوزارة التجارة عامر عبد العزيز قوله إن الموعد النهائي لتقديم العروض هو ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقصة الأرز و الرابع من كانون الأول/ديسمبر لمناقصة القمح على أن تكون العروض سارية حتى الخامس و الثامن من كانون الأول على الترتيب.

وقبل عقود كان العراق منتجا رئيسيا للحبوب ويصدر القمح و الشعير. وكان في فترة من الفترات أكبر مصدر للتمور في العالم.

لكنه تحول إلى مشتر رئيسي في الأسواق العالمية بسبب مشكلات ملوحة التربة وضعف أنظمة الري التي تضافرت مع الجفاف الشديد في السنوات الثلاث الماضية.

مصدر: شركة الإسمنت تحيل معاملها إلى الاستثمار

□بغداد/ المدى الاقتصادي

قال المدير العام للشركة العامة للإسمنت العراقية ناصر المدني : ان نجاحاً لافتاً حققته شركته بعد احالة معامل الاسمنت التابعة لها الى الاستثمار وفق مبدأ المشاركة بالانتاج للصعود بالطاقات الانتاجية ولدعم وتنمية وتنشيط القطاع الخاص.

واكد المدني في تصريح نقله المكتب الاعلامي في الوزارة ان "الشركة حققت انجازات ملموسة بعد احالة ثلاثة من معاملها للاستثمار عن طريق المشاركة بالانتاج مع شركات عراقية باسناد من شركات اجنبية متخصصة بصناعة وانتاج الاسمنت وحسب قانون الشركات وهم كل من (معمل اسمنت القائم ومعمل اسمنت الفلوجة ومعمل اسمنت كبيسة)".

واشار الى انه "من الامور المهمة التي نصت عليها عقود المشاركة الابقاء على جميع منتسبي المعامل مع تأمين مستحقاتهم المالية من الرواتب و الزيادات التي قد تطرأ عليها، اضافة الى صرف الحوافز والارباح وكذلك الوصول بالطاقات الانتاجية لتلك المعامل الى ٩٠٪ من الطاقات التصميمية ونصب المحطات الكهربائية اللازمة لتشغيلها، فضلا عن عودة ملكية تلك المعامل الى الحكومة والوزارة والشركة بعد انتهاء مدة العقد والبالغة (١٥) سنة".

وكشف المدني عن "تحقيق الشركة ارباحا بقيمة اكثر من (١٦) مليار دينار من معاملها المستثمرة وتوفير الطاقة الكهربائية المطلوبة لضمان ديمومة التشغيل وانسيابية الانتاج، مع زيادة الانتاجية والصعود بالطاقات لتصل طاقة معمل اسمنت القائم حتى شهر تشرين اول الماضي الى ٨٠٪ من الطاقة التصميمية ومعمل اسمنت كبيسة الى ٥٠٪ ومعمل اسمنت الفلوجة الى ٧٠٪".

وبين ان "الشركة حققت نجاحات على الرغم من بعض المعوقات والظروف التي تحد من عملها، ومنها ما يتعلق بالقوانين والتشريعات والاجراء الاخير لوزارة النفط في عدم تجهيز معمل اسمنت كبيسة بالنفط ولمدة ثلاثة اشهر".

ولفت المدني الى ان "المعامل المستثمرة استمرت بالتشغيل والانتاج عند توقف العمل في المعامل الاخرى بسبب قرار مجلس الوزراء بايقاف تجهيز معامل وشركات وزارة الصناعة بالكهرباء عند ارتفاع درجات الحرارة خلال موسم الصيف".

ارتفاع سلّة أوبك إلى ١٠٨,٧٥ دولار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

ارتفع سعر سلة أوبك التي تضم نفط البصرة الخفيف إلى ١٠٨,٧٥ دولار للبرميل.

وقالت منظمة أوبك ان سعر سلة خاماتها القياسية ارتفع إلى ١٠٨,٧٥ دولار للبرميل من ١٠٧,٧٣ دولار في الجلسة السابقة، حسب ما أوردته "رويترز".

وتتكون سلة أوبك من ١٢ خاما هي مزيج صحارى الجزائري وجيراسول الانجولي والخام الإيراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي وخام التصدير الكويتي والسدر الليبي وبوني الخفيف النيجيري والبحري القطري والعربي الخفيف السعودي ومربان الاماراتي وميري الفنزويلي وأورينت الاكوادوري.

ويبلغ إنتاج العراق من النفط حاليا نحو ٢,٨ مليون برميل يوميا وهي المرة الأولى التي يصل فيها إلى هذا المستوى خلال ٢٠ عاما بفضل زيادة الاستثمار وتراجع العنف.

في غضون ذلك انخفضت اسعار العقود الآجلة للنفط الخام الاميركي أوائل التعامل في آسيا أمس بعد أن عدلت مؤسسة فيتش توقعاتها للتصنيف الائتماني للولايات المتحدة من مستقر الى سلبي وتعرضت الاسعار لضغط من جراء توقعات بزيادة مخزونات النفط الخام الاميركية.حسب (رويترز .

و بلغ أمس سعر عقود النفط الخام الاميركي الخفيف لتسليم ديسمبر كانون الاول ٩٧,٥٧ دولار للبرميل منخفضا ٦٤ سنتا.

وهبط سعر عقود مزيج النفط الخام برنت ٦٠ سنتا الى ١٠٨,٤٠ دولار للبرميل.

وأظهر استطلاع للرأي أجرته رويترز ان المحللين يتوقعون ان التقرير الاسبوعي لادارة معلومات الطاقة الامريكية سيظهر زيادة مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة مليون برميل في الاسبوع الذي انتهى في ٢٥ من نوفمبر تشرين الثاني.

مليار و٥٨٨مليون دينار إيرادات سكك الحديد

□ بغداد/ وكالات

كشفت شركة سكك الحديد أن إيراداتها لشهر تشرين الاول الماضي بلغت مليارا و٥٨٨ مليون دينار . وكانت ايرادات السكك الحديد لشهر ايلول الماضي قد بلغت مليارا و٢٧٦ مليون دينار خلال شهر ايلول الماضي. وقال المتحدث الرسمي باسم شركة سكك الحديد جواد الخرسان لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) إن "عائدات شركة سكك الحديد بلغت مليارا و ٥٨٨ مليون دينار عراقي ".

واضاف ان "عائدات المسافرين بلغت ١٥٣ مليون دينار عراقي وعائدات انشطة أخرى بلغت ١٣١مليون دينار عراقي ". وتابع أن "عائدات البضائع بلغت مليارا و٣٠٣ ملايين دينار عراقي بسبب نقل البضائع الحكومية الداخلة للعراق خلال شهر تشرين الأول ".

وكانت وزارة النقل قد أعلنت أن شركة سكك الحديد تخسر مبلغ ٧٢ مليار دينار سنويا كرواتب لموظفيها، مبينة أن أرباحها السنوية لا تتجاوز ١٢ مليار دينار عراقي. واشار الخرسان إلى أن "الشركة العامة للسكك تسعى إلى تطوير قدراتها المطلوبة للنهوض بواقع السكك الحديد من خلال فتح باب الاستثمار لإنشاء خطوط جديدة".

ويسعى العراق إلى بناء منظومة نقل متكاملة تربطه مع الدول الإقليمية عبر القناة الجافة التي تصل بين دول البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ودول شرق آسيا، وتعد اكبر قناة نقل في العالم.